# مساعٍ سياسية "خجولة" بين الكتل لـ"إنعاش" المؤتمر الوطني

## دولة القانون لا يعير أهمية للقاء المرتقب: لن يصيب الحكومة مكروه إذا لم يعقد

**مع تشظي الرؤى السياسية، والغموض الذي يشوب مصير المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني لحل الأزمة السياسية بين الفرقاء، بدت الكيانات السياسية تهيئ لمرحلة ما بعد إعلان فشله او عدم خروجه بنتائج تذكر، وبرغم ذلك أكدت ضرورة الجلوس على طاولة الحوار لأجل تسوية الملفات العالقة لكنها لم تبد مرونة في امكانية التنازل عن بعض مطالبها وهو ما جعل المشهد السياسي يسلك طريقا مجهولا مما يثير المخاوف من وصوله الى نقطة اللارجعة بطلاق بائن بين الخصوم السياسيين، الشركاء حاليا في الحكومة (ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية).**

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

اجتماع التحالف الوطني امس الاول... موقع ابراهيم الجعفري

ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، لا يرى ضيرا في فشل المؤتمر الوطني، والذي اطلق عليه في مرحلة سابقة (الملتقى او الاجتماع الوطني)، مشددا على ان الحكومة ستمضي بشكلها الحالي الى نهاية الدورة الانتخابية ولن يصيبها مكروه، بالمقابل فإن القائمة العراقية تجاوزت مسألة سحب الثقة عن المالكي التي كانت تهدد بها في الماضي القريب وبدت تحذر من تقسيم للبلاد اذا ما اجهضت مساعي عقد المؤتمر الوطني ويكون تفعيل المطالبة بالاقاليم بداية نحو تأسيس دويلات متعددة داخل العراق.

وعقد التحالف الوطني مؤخرا اجتماعا لهيئته السياسية تمت فيه مناقشة ابرز القضايا العالقة بين الفرقاء السياسيين والجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية جلال طالباني لعقد المؤتمر الوطني، النائب عن الائتلاف إحسان العوادي قال على هامش اللقاء "ناقشنا امس الاستحقاق العراقي في القمة العربية التي عقدت نهاية الشهر الماضي، والانطلاق منها نحو تعزيز العلاقات مع المحيطين العربي والاقليمي.. تطرقنا ايضا الى الاجتماع الوطني وكيفية حث الكتل السياسية لجلوس على طاولة الحوار العراقية وحسم الخلافات".

وكان بيان للتحالف الوطني قد نقل عن المجتمعين ضرورة "رصّ الصفّ الوطنيّ، والوقوف أمام التحدّيات، وحلّ المسائل العالقة في العملية بأسرع وقت ممكن، وذلك من خلال الإسراع بعقد الملتقى الوطنيّ الذي أرجِئ بسبب انعقاد مؤتمر القمة العربيّة".

ويرى العوادي ان تحالفه المبادر الاول لعقد الاجتماع الوطني "سبق ان اطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي ولكنه ألقى الكرة بعد حين في ملعب طالباني باعتباره الرمز الاول في الدولة العراقية"، مبينا "كما اننا حددنا موعدا في الخامس من نيسان الماضي يتم فيه عقد اللقاء المرتقب لقطع الطريق امام الذين يتهموننا بغير الجدية في حل الخلافات لكن العراقية هي من صرحت بعدم رغبتها في الاشتراك به".

وسبق ان نقلت (المدى) عن المتحدث الرسمي باسم العراقية ميسون الدملوجي تأكيدها عشية الموعد المفترض للاجتماع الوطني بأن قائمتها لن تشترك في الاجتماع لان الأجواء غير مهيأة لذلك.

ويحذر العوادي الكتل السياسية التي تماطل في عقد اللقاء "ان العملية السياسية ماضية به او بدونه.. ولا يستطيع احد التأثير على عمل الحكومة او سحب الثقة عنها لعدم وجود ازمة حكم في البلاد ولا يوجد خطر محدق على العملية السياسية ومؤسسات الدولة على خير ما يرام.. وعلى طالباني التواصل مع باقي الكتل السياسية لإيجاد حل لمسألة التصعيد الإعلامي وإقناعهم بأن الحل يكون من خلال طاولة الحوار لا يكون عبر التراشقات والاتهامات الفارغة عبر وسائل الإعلام".

حديث العوادي ناقض ما صرح به النائب عن التحالف الوطني، رئيس كتلة الأحرار البرلمانية بهاء الاعرجي والذي قال امس الاول ان العملية السياسية قنبلة موقوته وفي اي وقت يمكن ان تنفجر، وبالتالي على الكتل السياسية السعي لعقد اللقاء الوطني بأسرع وقت ممكن.

وبخصوص الخلافات بين المركز وإقليم كردستان، قال العوادي "على حكومة الإقليم معرفة بأن هناك خطوطا حمرا لا يحق لها التجاوز عليها كإدارة الثروة والحدود والقوات المسلحة.. ان بغداد صاحبة الامتياز الاول عليها وفقا للدستور.. ولكن جهود طالباني ستفضي الى عقد الاجتماع الوطني لتقليل الخلافات بين الفرقاء السياسيين".

وكانت خلافات قد ضربت العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية على عدة امور عالقة في مقدمتها الآبار النفطية الموجودة في الاقليم.

وعلى الجانب الآخر، جددت القائمة العراقية اتهامها ائتلاف دولة القانون بأنه يسعى لتقويض الحوارات السياسية من خلال نسف الاتفاقات السابقة وعدم إيفائه بالوعود التي سبق وان اطلقها خلال فترة ما قبل تشكيل الحكومة الحالية خريف ٢٠١٠.

عضو الوفد المفاوض للقائمة العراقية زياد الذرب شدد على ان المؤتمر الوطني حاجة ملحة لجميع الكتل السياسية مستغربا في الوقت نفسه حديث دولة القانون بأن العملية السياسية ماضية من دونه، وذكر "انه انقاذ للعملية السياسية وللعراق بأكمله.. المشهد السياسي وصل في مرحلة حرجة بالتزامن مع مراوحة المفاوضات بين الفرقاء مكانها ولم يحدث تقدم على صعيد مؤسسات الدولة منذ فترة طويلة".

وتابع الذرب "اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه سيكون الجميع خاسرا وفي مقدمتهم العراقيون، ويجب ان تكون هناك رؤية اكثر شمولية للمؤتمر الوطني بأنه قادر على حل ولو بعض المشاكل السياسية.. يجب ان نجلس على طاولة واحدة وان نضع النقاط على الحروف والاجتهاد في التضحية من جميع الكيانات خدمة للصالح العام".

وينقل الذرب، رغبة كانت موجودة للتحالف الوطني من اجل حل الازمة السياسية خلال اجتماعات اللجان التحضيرية لكنها تبدلت بعد ذلك، وافاد بأن "احد اعضاء لجنتهم التفاوضية شرع بنسف جهدنا على طوال المرحلة الماضية.. هو بدأ بطرح مواضيع جديدة لم يتم الاتفاق عليها، مما أثار اندهاشنا وطالبنا بإيجاد حلول للاتفاقيات السابقة مع دولة القانون خصوصا كما دعوناهم الى التنازل قليلا عن بعض مكاسب العراقية".

وفي حال فشل المؤتمر الوطني كما توقعه الذرب مسبقا، فإن البلاد وحسب عضو الوفد المفاوض في العراقية "ستتجه الى اعادة النظر بالأقاليم.. لاسيما تلك المحافظات التي صوتت عليها وطالبت بها في وقت سابق" في اشارة الى محافظات ديالى وصلاح الدين والانبار، واكد "اننا بهذه الحالة سنتجه الى تقسيم البلاد الى دويلات تحكم نفسها بنفسها".

## عالم آخر

■ سرمد الطائي

# حيرة الأجانب من كربلاء الى الأهوار

مهم جدا ان نتابع ما قاله قنصل تركي رفيع خلال زيارة لكربلاء قبل ايام. فحين اشتكى له مسؤولو المحافظة من تعثر مشاريع تتولاها شركات تركية، سألهم: هل حاولتم ان تتشاوروا مع الملحقيات المتخصصة الموجودة في سفارة تركيا وقنصلياتها الثلاث داخل العراق قبل ان تتعاملوا مع تلك الشركات؟ لماذا ابرمتم عقودا مهمة مع شركات تركية من الدرجة الخامسة، ولم تستشيرونا حول ذلك كما هو متبع في كل دول العالم؟

الدبلوماسي التركي حريص بالضرورة على عدم تشويه سمعة شركات بلاده، لكنه يرصد نشاط تلك الشركات بالتأكيد ويريد اداء افضل كي يضمن السباق داخل السوق العراقية الكبيرة. والمهم في حديثه لحكومة كربلاء المحلية ان مسؤولي العراق في كربلاء وسواها، وبعد ٩ اعوام على العصر الجديد، وبعد ١٠٠ عام من "الدولة الحديثة"، يتعاقدون مع شركات تركية تصنفها انقرة في الدرجة الرابعة والخامسة، بينما تصل مبالغ العقود تلك كما يقول الخبراء، الى ٤ اضعاف قيمتها الفعلية بسبب ظروف العراق الغريبة العجيبة و"شطارة" الجانب العراقي في المفاوضات!

والحقيقة ان خبرتنا في التعامل مع الدنيا تتطور ببطء شديد، وذلك يضيع علينا فرصا كثيرة ويجعلنا نراوح في اماكننا حائرين بلا كهرباء ولا ارصفة جيدة ولا مصانع ولا استثمارات. وخلال حفل توقيع كتاب العودة الى الاهوار لفيفن يونغ، والذي ترجمه الدكتور حسن الجنابي ونشرته المدى في طبعة ثانية، كان الحديث حزينا، فالسادة الحضور تطرقوا الى ذكريات كبيرة عن نمط حياة نادر وطبيعة خلابة كانت عليها الاهوار العراقية منذ فجر الخليقة حتى الثمانينات. والجميع يستفهم حول خيارات احياء ولو جزء من تلك المناطق ذات المردود الانساني والبيئي والاقتصادي والسياحي العميق على بلادنا. لكن كل شيء يسير ببطء وبنحو خاطئ في الغالب. وخلال الملاحظات المهمة التي سمعناها من المحتفى به والمشاركين، قال الجنابي ان عمالقة النفط الغربيين والشرقيين يعملون اليوم قرب الاهوار واحيانا داخلها، وبعضهم يرغب في تخصيص جزء من ارباحه لتحسين ظروف الحياة في تلك المناطق ويفاتح العراقيين بذلك. لكن الجنابي اشار الى ان العراقيين كحكومة وكأفراد ايضا، كثيرا ما يضيعون فرصة الاستفادة المثلى من رغبات الاجانب وعروضهم، بسبب جهلنا بالطريقة المناسبة لمتابعة القضايا المهمة.

وفي الواقع فإن تباطؤنا في كيفية التعامل مع الاجنبي الخبير، هو جزء من سؤال عمره ٢٠٠ عام من الاستعمار ثم الشراكات الاقتصادية الكبرى بين الاجانب والعراقيين. الغرب كان يطرح السؤال بألف اسلوب: ماذا تريدون بالضبط وكيف لشراكتنا ان تتحسن؟ لكننا لا نجد جوابا عمليا في الغالب، ليس مع الغربيين بل حتى مع الاتراك كما يبدو رغم انهم جيران شرقيون يشبهوننا في قضايا كثيرة، اذ نذهب للتعاقد مع شركات تصنفها سفارة انقرة في درجات متأخرة على سلم الخبرة والكفاءة، وعلى هذا فقس.

والاجانب ليسوا ملائكة كما انهم ليسوا مؤسسة خيرية، لكن لكل منهم قواعد عمل لم نتعلمها بعد. وحين يتعلم بعضنا قواعد التعامل مع الاجنبي فإن سلوكه معهم يمتلئ بشتى انواع المعرقلات التي تطرد العناصر الجيدة وتحرم البلاد منها. وهناك تقارير حكومية رفيعة تصدر من امانة مجلس الوزراء او ديوان الرقابة، تفيد ان موظفي الحكومة يحيلون مشاريع الى طرف اجنبي رصين، لكن سلوك موظفين آخرين "والالعاب" التي يقوم بها المقاولون من كل الاصناف والانواع، يؤدي الى تحويل مرحلة التنفيذ الى جهة اخرى بلا خبرة، ثم يتنصل الجميع عن المسؤولية، ويتكرر الخطأ مرارا، وهو ما نرجو ان تعلن اسبابه ومبرراته، لاننا لم نعد نفهم شيئا مما يجري حولنا، ولا نريد ان نبدو كمجرد نائحين على خرابة كبيرة اسمها الوطن. هل سنفهم؟

### من المؤمل أن يصدر القرار الشهر المقبل

# بغداد توصي باستمرار الحماية الأميركية على الأموال العراقية

□ بغداد/ المدى

**أوصت اللجنة الوزارية الخاصة بوضع آلية لضمان حماية أموال العراق مجلس الوزراء بتقديم طلب رسمي باسم حكومة جمهورية العراق عبر وزارة الخارجية الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية لاستصدار قرار رئاسي جديد يوفر الحماية للأموال العراقية لمدة عام جديد اعتباراً من 20 آيار 2012.**

وذكر بيان لمكتب نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس تلقته المدى امس ان " اللجنة الوزارية الخاصة بوضع آلية لضمان حماية أموال العراق عقدت اجتماعها العشرين صباح امس الاربعاء ١١ نيسان ٢٠١٢ برئاسة نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس وحضره وزراء المالية والنفط والعدل ورئيس ديوان الرقابة المالية ومحافظ البنك المركزي العراقي ووكلاء وزارتي الخارجية التخطيط والمستشار القانوني لرئيس الوزراء ومستشار نائب رئيس الوزراء ".

وأضاف ان " اللجنة تداولت الاجراءات والخطوات الواجب مواصلتها لحماية الاموال والاصول العراقية المودعة في الخارج، خصوصا مع قرب انتهاء فترة الحماية التي يوفرها القرار الرئاسي الامريكي لهذه الاموال والاصول حتى آيار القادم ".

وتابع ان " اللجنة اتخذت جملة من القرارات والتوصيات الواجب العمل بها وفي المقدمة منها رفع توصية الى مجلس الوزراء لتقديم طلب رسمي باسم حكومة جمهورية العراق عبر وزارة الخارجية الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لاستصدار قرار رئاسي جديد يوفر الحماية للاموال العراقية لمدة عام جديد اعتباراً من ٢٠ آيار ٢٠١٢ ".

وكان مجلس الوزراء العراقي قد أعلن في ٦ تشرين الأول ٢٠١١، عن تشكيل لجنة خاصة لمتابعة اختفاء ١٧ مليار دولار من صندوق تنمية العراق، وتقديم تقرير دوري شهري إلى لجنة حماية أموال العراق، مشيراً إلى أنها تضم ممثلين عن وزارة المالية وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي.

يذكر أن صندوق تنمية العراق DFI أنشئ في أيار من العام ٢٠٠٣، من قبل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة وتم الاعتراف به، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحد رقم ١٤٨٣ وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران من العام ٢٠٠٤، تم تفويض الحكومة الأميركية من قبل حكومة العراق لإدارة أموال صندوق تنمية العراق، التي أتيحت لمشاريع إعادة الإعمار، وقامت وزارة الدفاع الأميركية بإدارة أموال الصندوق المذكور نيابة عن الحكومة الأميركية، وقد تم سحب التفويض اعتباراً من ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

### بعد تأكيد نائب الرئيس أنهم قضوا تحت التعذيب..تشكيل لجنة نيابية للتحقيق في الادعاءات

# القضاء الأعلى ينفي وفاة اثنين من حماية الهاشمي

□ بغداد/ المدى

نفى مجلس القضاء الأعلى في العراق، أمس، أن يكون أي من أفراد حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الموقوفين قد توفي جراء التعذيب، وفيما أكد أن الهيئة القضائية التحقيقية مستمرة بزياراتها للاطلاع على أحوال الموقوفين من حماية الهاشمي، أظهر تقرير أرفقه القضاء لتأكيد ذلك أن آخر زيارة للهيئة كانت في ٢٨ شباط الماضي.

واتهم الهاشمي، الذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال بتهمة الإرهاب، أمس الاول (١٠ نيسان ٢٠١٢)، مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بالتسبب بوفاة اثنين من عناصر حمايته المحتجزين "من جراء التعذيب"، وأكد أن الأجهزة الأمنية تتكتم على وفاتهما منذ قبل انعقاد القمة العربية (في ٢٩ آذار ٢٠١٢)، فيما دعا القضاء ومجلس النواب إلى فتح تحقيق عاجل في ملابسات وفاة أحد عناصر حمايته في وقت سابق والاثنين الجديدين.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار في بيان صدر امس ، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "وسائل الإعلام أوردت بياناً لمكتب طارق الهاشمي جاء فيه وفاة اثنين من حمايته جراء التعذيب"، مضيفاً أنه ""بعد الرجوع إلى الهيئة التحقيقية القضائية المكونة من تسعة قضاة، تبين عدم تعرض أي من الموقوفين البالغ عددهم ٧٣ إلى أي عملية تعذيب أو وفاة".

وأكد البيرقدار "قيام الهيئة بزيارات مستمرة إلى الموقف للوقوف على أوضاع المعتقلين والتأكد من سلامة التوقيف"، لافتاً إلى أن "آخر زيارة تمت بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨ حيث التقى القضاة بالمعتقلين الذين أكدوا جميعاً أن التعامل معهم جيد وأنهم لا يتعرضون لأي نوع من الضغط، كما أن الشرطة لا تحقق معهم كون هذا الأمر يدخل في اختصاص الهيئة حصراً".

ومن جانبها أكدت لجنة الأمن والدفاع النيابية امس الأربعاء، أنها ستجري تحقيقاً موسعاً بخصوص ادعاء نائب الرئيس طارق الهاشمي بوفاة اثنين آخرين من حراسه بسبب "التعذيب".

وقال البيرقدار في اتصال هاتفي مع المدى إن "مجلس القضاء بدأ باتخاذ إجراءات لتنظيم ملف استرداد بحق نائب رئيس الجمهورية المتهم طارق الهاشمي عن طريق الانتربول الدولي"، مبيناً أن "أمر الاسترداد سيتم تفعيله حال اكتمال الاجراءات".

ولفت البيرقدار إلى أن الهاشمي لم يتم إلقاء القبض عليه من الانترنبول بسبب عدم وجود تلك الاجراءات مسبقا، موضحا "عندما صدرت مذكرة اعتقال بحق الهاشمي كان وقتها داخل العراق، لذلك لم تكن هناك مذكرة اعتقال دولية بحقه".

وكان نائب رئيس الجمهورية كشف، في ٢٣ آذار ٢٠١٢، عن وفاة أحد عناصر حمايته إثر تعرضه للتعذيب داخل أحد السجون بعد ثلاثة أشهر على اعتقاله، وعرض طريق الانتربول الدولي.

عبد الستار البيرقدار

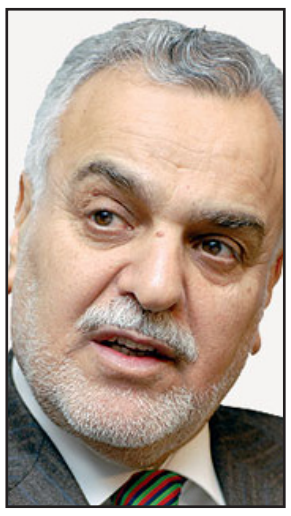

طارق الهاشمي

حاكم الزاملي

مجلس القضاء الأعلى في المقابل أن المعتقل توفي نتيجة انخفاض ضغط الدم وفشل كلوي، لكن رئيس البرلمان أسامة النجيفي أمر بتشكيل لجنة برلمانية برئاسة سليم الجبوري تضم أعضاء في لجان حقوق الإنسان والصحة والبيئة النيابية للتحقيق في سبب وفاة.

وغادر الهاشمي إقليم كردستان العراق الذي لجأ إليه بعد أن عرضت وزارة الداخلية (في ١٩ كانون الأول ٢٠١١) اعترافات مجموعة من أفراد حمايته بالقيام بأعمال عنف بأوامر منه، وتوجه إلى قطر في الأول من نيسان الحالي تلبية لدعوة رسمية من أمير قطر، ومن ثم إلى السعودية (في ٥ نيسان ٢٠١٢) التي أكد منها أنه سيعود إلى كردستان العراق فور انتهاء جولته لدول المنطقة، وبعدها إلى تركيا (في ٩ نيسان ٢٠١٢).

يذكر أن سفر الهاشمي أثار امتعاض العديد من الأطراف السياسية في العراق وخاصة ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه رئيس الحكومة نوري المالكي والذي طالب دولة قطر بتسليمه إلا أنها رفضت ذلك، معتبرة أن الطلب "ينافي الأعراف الدبلوماسية"، وأن الأخير "ما زال مسؤولاً ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية"، لعدم صدور أي حكم قضائي بحقه، فيما أكد مكتب رئيس الجمهورية جلال طالباني أن الهاشمي غادر البلاد من دون الحصول على موافقة الرئيس، وأكد أن التصريحات التي أطلقها في الخارج لا تتطابق مع رؤية طالباني وتنال من "المكاسب المهمة" التي حققها العراق بانعقاد مؤتمر القمة العربية.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح